المحور (1): دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحوكمة.

المقدمـــــــــة:

اولا: نظم المعلومات المحاسبية.

1– تعريف نظم المعلومات المحاسبية (ن.م.م).

2– مبادئ و مناهج تصميم ن.م.م.

3– مكونات ن.م.م.

4– اهمية ن.م.م و سمات المستفيدين منها.

5– مراحل تطور ن.م.م.

ثانيا: حوكمة المؤسسات.

1– تعريف الحوكمة.

2– مبادئ الحوكمة.

3– مقومات و محددات الحوكمة.

4– اهمية الحوكمة.

5– اهداف الحوكمة.

ثالثا: علاقة الحوكمة بنظم المعلومات المحاسبية.

1– الجوانب الفكرية للحوكمة و علاقتها بـــ ن.م.م.

2– الابعاد المحاسبية للحوكمة.

3– دعم ن.م.م للحوكمة.

4– الحوكمة و ن.م.م و طرق علاج الامراض الموجودة.

المقدمـــــــــة:

لا توجد مؤسسة من المؤسسات لا تتوفر على ن.م.م، و ذلك لاستخدامه كأداة لتوفير المعلومات، و لذلك تعد نظم المعلومات احد المجالات الهامة، التي ينبغي على المحاسب الالمام بها نظرا لنموها المتسارع و المتبدل و على اعتبار ان المحاسبة اداة رئيسة من الادوات،التي تعتمد عليها ادارة المؤسسات في اتخاذ القرارات لاغراض التخطيط و الرقابة، و تظهر بالتالي ضرورة ن.م.م نظرا لتعقد العمليات الاقتصادية، و اتساع حجمها، و التغير المستمر في المؤسسة، و تعدد احتياجات الادارة فيها للمعلومات، و لـــ ن.م المتعددة و خاصة منها ن.م.م باعتبار المحاسب مستخدم لتكنولوجيا المعلومات، و مدير لـــ ن.م و مصمم للنظم الادارية، و مقيم لها.

اولا: نظم المعلومات المحاسبية.

1- تعريف ن.م.م:

يعرف النظام على انه " مجموعة من المكونات المرتبطة ببعضها البعض، و التي تخدم غرضا مشتركا، و يمكن ان تحتوي مجموعة من الادوات و الآلات و الاجراءات و المستخدمين" [1] .

كما يعرف النظام بانه "وحدتان فأكثر فيما بينها لتحقيق هدف او اكثر، و تتكون الانظمة في حد ذاتها من انظمة فرعية يعمل كلا منها على وظيفة معينة تدعم النظام الاكبر او الشامل" [2] و اما المعلومات فتعرف بأنها "الزيادة في المعرفة الحاصلة او الناتجة عن تجميع و تشغيل البيانات" [3] .

و اما نظم المعلومات فتعرف بأنها" من يقوم بتوفير المعلومات اللازمة للاطراف المتعددة داخل و خارج المؤسسة بما يساعد كل طرف في احكام الرقابة على تصرفات و قرارات مجلس الادارة" [4] .

كما تعرف المحاسبة بأنها نظم للمعلومات، و تعرف المعلومات المحاسبية بأنها " البيانات التي تم استرجاعها و معالجتها لاغراض استدلالية، او لابداء رأي، او كأساس للتنبؤ او اتخاذ قرار، و تكون المعلومات المحاسبية كمية كالقوائم المالية"[5] .

فالمعلومات المحاسبية تعد البيانات، التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات و التنبؤ للمستقبل، و بالتالي فهي "كل المعلومات الكمية و غير الكمية، التي تخص الاحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة ن.م.م في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا" [6] .

و يتعين التوازن في اعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة الى التفصيل فيها من جهة و مدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة اخرى، لكي تكون ذات فائدة لمتخذي القرارات.

و يعرف ن.م.م بأنه " الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية و الكمية لجميع الادارات و الاقسام و الاطراف الاخرى، اي ان ن.م.م يعد احد مكونات تنظيم اداري يختص بجمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية و الكمية لاتخاذ القرارات الى الاطراف الداخلية و الخارجية" [7] .

ويعرف بأنه"الجزء الاساسي و الهام من نظم المعلومات الادارية داخل المؤسسة في مجال الاعمال الذي يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية و المحاسبية من مصادر خارج و داخل المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها الى معلومات مالية و محاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج و داخل المؤسسة " [8] ، و بالتالي تعد ن.م.م احد مكونات نظم المعلومات الادارية الذي يعنى بتوفير البيانات و المعلومات التي تؤثر على نشاطات المؤسسة ككل، و تهدف كل نظم المعلومات الى توفير المعلومات الملائمة و الموضوعية من اجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد المؤسسة على تحقيق الاهداف الرجوة.

ان الهدف الرئيس من النظام المحاسبي اساسا هو انتاج تقارير دقيقة، و ذلك في الوقت الملائم، بما يساعد متخذي القرارات المحتملين على اتخاذ قرارات رشيدة، و يتطلب ذلك وجود معايير معينة تحكم كمية و نوع المعلومات، التي تتضمنها التقارير المحاسبية بالاضافة الى معايير تحكم تشغيل النظام و فرض الرقابة على العمليات التي يتضمنها.

و بما ان المحاسبة تعد نظاما للمعلومات في شكلها الخام، فان ن.م.م تعد ايضا بمثابة ذاكرة مرنة و واسعة لصناع القرار في المؤسسة، مما يمكنهم من معرفة الوضعية التاريخية و الحالية و المستقبلية لمؤسساتهم حيث ان ن.م.م تعكس الواقع الاقتصادي، فهي وسيلة للترجمة و التعبير عن الاحداث الاقتصادية، و ذلك عن طريق تقديم و حفظ و تكييف المعلومات المالية بشكل ملائم.

و تعد ن.م.م من أقدم نظم المعلومات، فهي النظام الرئيس بصفتها مصدر المعلومات الاقتصادية، و هي لا تقف عند حدود البيانات و المعلومات المالية و غير المالية، بل تتعدى ذلك الى ما يساعد في صنع القرارات و بالتالي اصبحت ن.م.م تقدم معلومات اضافية الى جانب المعلومات المالية منها: [9]

– قياس كثير من البيانات بوحدات غير نقدية.

– تقديم بيانات تفصيلية اذ لم يعد رقم المبيعات الاجمالي مثلا كافيا بل اصبحت المعلومات عن المبيعات

تقدم بالكميات و حسب خطوط الانتاج و مناطق البيع ...الخ.

– زيادة التأكيد على المعلومات الخارجية لأغراض التخطيط.

– اعداد تقارير داخلية و خارجية جديدة و بمفاهيم ملائمة للمؤسسات المختلفة.

– التعديل في التقارير المقدمة للادارة في ظل التضخم.

– تنظيم تقارير افضل عن الموارد البشرية.

– استخدام نماذج رياضية للتنبؤ و التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات.

– تقديم بيانات و معلومات كمية و مالية بدقة و جودة مناسبتين و في الوقت الملائم.

و تشمل البيانات المالية كافة الاحداث الرئيسة مثل الاحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الاموال اللازمة لممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي، و الاحداث الراسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة و امتلاكها و مجالات التنازل عنها (البيع او التبديل) و الاحداث الايرادية المتعلقة بكيفية تحقيق ارباح العمليات الجارية (ارباح النشاط الجاري) في حين تتعلق البيانات غير المالية بكافة الاحداث الاقتصادية، التي تحدث في المؤسسة و لا يتبعها اثر مالي و هي بيانات كمية و غير كمية.

2– مبادئ و منهج تصميم ن.م.م:

تتمثل مبادئ ن.م.م في الآتي: [10]

أ– مبدأ تكامل و ترابط عمليات المؤسسة و اقسامها.

ب– مبدأ كتابة البيانات و تحرير المستندات مرة واحدة.

ينص المبدأ الاول بأنه يجب الاخذ بعين الاعتبار الهيكل التنظيمي للمؤسسة بأكمله بما يسهل من تدفق التقارير و البيانات بين اقسام و ادارة المؤسسة و بما يضمن الوفرة المناسبة و بالدقة المطلوبة، اما فيما يخص المبدأ الثاني فينعكس على طبيعة تسلسل اجراءات تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية،و الدقة في اعداء البيانات المحاسبية و السرعة في اعدادها و تخفيض تكاليف تشغيل النظام و مبدأ الرقابة.

اما فيما يتعلق بالمناهج فانه نظرا لاهمية ن.م.م ظهرت عدة مناهج تبين كيفية تصميمها بطريقة تمكن هذه النظام من تحقيق اهداف المؤسسة و منها: [11] أ- منهج الانظمة. ب- المنهج السلوكي.

و يقصد بمنهج الانظمة الطريقة، التي بمقتضاها يتم تحليل المؤسسة الاقتصادية في مجموعها داخل محيط بيئتها، و دراسة العلاقة بين اجزائها المتعددة، و يقتضي استخدام منهج الانظمة في تصميم ن.م.م ان تكون هذه النظم متسقة مع القرارات، التي يتعين اتخاذها، و ان تركز على المهام المتضمنة في تنفيذ كل القرارات و التي تتمثل في:

- تحديد اهداف المؤسسة و تقييم الخطط و الاستراتيجيات المتاحة لتحقيق هذه الاهداف.

- اختيار الخطة الاستراتيجية الافضل و تحديد قراراتها.

- بناء الهيكل التنظيمي، الذي يساعد على تحقيق الخطط، و تحديد مسؤوليات الافراد.

- تصميم قنوات الاتصال، التي تسمح بتدفق المعلومات.

اما المنهج السلوكي فيرى اصحابه أنه من الضروري عند تصميم ن.م.م فهم السلوك الانساني في المؤسسة لذا لابد من فهم المشاكل السلوكية لدى الافراد، اي يجب ان يراعي مصمم هذه النظم السلوك السائد للافراد في المؤسسة لكي لا تتعارض هذه النظم معها (السلوكيات) و حتى يمكن تحقيق اهداف المؤسسة (فمثلا تعارض ن.م.م مع سلوكيات المدير سيؤدي الى عرقلة سير النظام و بالتالي تتحرف المؤسسة عن أهدافها المسطرة).

3- مكونات ن.م.م: تتمثل هذه المكونات في الآتي: [12]

أ- الاشخاص المديرين للنظام او المؤدين لواجباته المختلفة.

ب- الخطوات اليدوية و الآلية.

ج- البيانات.

د- البرمجيات المستخدمة في تشغيل البيانات.

ه- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات .

و تتمثل اعمال ن.م.م في الآتي: [13]

أ- تجميع و تخزين البيانات المتعلقة بالانشطة و الاحداث التجارية للمؤسسة.

ب- معالجة و تحويل البيانات الى معلومات نافعة في اتخاذ القرارات.

ج- تزود المؤسسة بمراقبة ملائمة لحماية اصولها.

كما تحدد اعمال او وظائف ن.م.م بشكل اكثر تفصيلا كالآتي: [14]

- تجميع البيانات. - التصنيف. - الترتيب. - التلخيص. - الحساب. -التخزين. - الاسترجاع.

تتمثل الخطوة الاولى في جذب المعلومات و الثانية يتم فيها فصل البيانات الخاصة بنشاط معين الى انواع مختلفة بالنسبة للمخزون مثلا (شراء، تخزين، استلام ...).

و اما الترتيب للبيانات فيتم طبقا للعملاء مثلا او ارقام الفواتير و غيرها من العناصر الاخرى في النشاطات المختلفة للمؤسسة و تشمل العمليات الحسابية (الحساب) ما تعرفه من عمليات الجمع و الضرب و القسمة و الطرح، كما يتم مثلا في حساب اقساط الاهتلاك.

و في المقارنة يتم اظهار اوجه الشبه و الاختلاف بين مجموعات مختلفة من البيانات.

اما في التخزين يتم حفظ البيانات في ملفات خاصة تمهيدا لاستخدامها مستقبلا و في الوقت المناسب.

و في الاسترجاع ترتبط هذه العملية بالتخزين حيث يتم باحضار البيانات في ملفات خاصة لاستخدامها في عمليات اخرى.

4- اهمية ن.م.م و سمات المستفيدين منه:

أ- اهمية ن.م.م: ان اهمية ن.م.م جعلت من الضرورة دراستها و الاهتمام بها و ذلك من اجل الآتي: [15]

- فهم كيف يعمل النظام المحاسبي لمعرفة:

* كيف تجمع البيانات عن انشطة المؤسسة و انشطتها التجارية.

* كيف يتم تحويل هذه البيانات الى معلومات يمكن للادارة استخدامها في تسيير المنشاة.

* كيفية التأكد من ان هذه المعلومات متوفرة و موثوقة (يعتمد عليها) و دقيقة.

- يحتاج المدققون لفهم الانظمة المستخدمة لاصدار القوائم المالية للمنشاة.

- يحتاج المتخصصون في الضرائب لفهم كافي لــ ن.م.م الخاصة بعملائهم و ذلك ليكونوا واثقين من ان المعلومات المستخدمة للتخطيط الضريبي و التزام العمل مكتملة و دقيقة.

ب- سمات المستفيدين من ن.م.م:

يتسم الاشخاص المستفيدين من ن.م.م و الذين يعدون هم متخذي القرارات في نفس الوقت بسمات منها الآتي: [16]

- القدرة على فهم محتوى المعلومات.

- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة و الملائمة، التي اعدت من اجلها تلك المعلومات.

- الخبرة النوعية و الزمنية المتعلقة بالتعامل مع انواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة.

و اما المستفيدون من ن.م.م فهم عديدون و يتمثلون في:

- اصحاب الملكية (ملاك المؤسسة). - العاملون في المؤسسة. - المستثمرون و حاملو الاسهم.

- الدائنون و المقترضون. - الجهات الحكومية.

5- مراحل تطور ن.م.م: يتمثل تطوير ن.م.م في خمسة مراحل هي: [17]

أ- التخطيط. ب- التحليل. ج- التصميم. د- التنفيذ. ه- الدعم.

حيث يعتبر تخطيط المشروع المرحلة الاولى من تطوير الانظمة و تحسينها، كما تستخدم مرحلة التحليل لتجديد و توثيق عمليات النشاط و المحاسبة، التي تستخدم من قبل المؤسسة، فتحليل البيانات هو عرض دقيق للمعلومات المحاسبية و لعمليات النشاط الخاصة بالمؤسسة، كما تؤخذ مرحلة التصميم نتائج مفاهيمية لمرحلة التحليل و تطور في نفس الوقت التصاميم المحددة التي تطبق في المراحل اللاحقة، اي ان هذه المرحلة تحوي التصميم المفصل لكل المدخلات (و هي المستندات المصممة لانظم المعلومات) و المعالجة و التخزين، بالاضافة الى مخرجات النظم المحاسبية المقترحة (و هي التقارير المحاسبية، و التي تعد الامر المهم و الاكثر استخداما لتقديم مخرجات ن.م.م الى المستفيدين)، و يتم في مرحلة التنفيذ اختيار المعدات و البرامج و غيرها من العوامل المساعدة على انجاز و بناء و اختبار شبكة نظم الاتصالات، و قواعد البيانات، و تعديلات البرامج الجديدة، و النظم باكملها. كما تتم في المرحلة الاخيرة و هي الدعم تحديث و صيانة ن.م.م و يشمل ذلك انهاء المشاكل و تحديث نظم الاعمال التسويقية مثلا و التغيرات البيئية التابعة لها، و تحسين ن.م.م، التي تحدثها الاعمال التسويقية، و التغيرات البيئة المذكورة آنفا.

ثانيا: حوكمة المؤسسات.

ان ما يحصل من ازمات و فساد و فضائح مالية في المؤسسات الاقتصادية عامة يثير الشبهات و يلغي مصداقية القوائم المالية و المدققين لها، و النظام المحاسبي باكمله، و بالتالي اضحت هناك علاقة اساسية بين الحوكمة و ن.م.م القائمة و المعلومات التي تحتويها، و التي تستخدم من قبل المؤسسات في اتخاذ القرارات.

1- تعريف الحوكمة:

تعنى الحوكمة اسلوب التسيير الرشيد، مما يعني التحكم بكافة العلاقات السلوكية للمنظمة و المتعاملين معها و هي عبارة عن " القوانين و المعايير المحددة للعلاقة بين الادارة من جهة و حملة الاسهم و اصحاب المصالح او الاطراف المرتبطة بالشركة من جهة اخرى " [18] .

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE بانها " نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الاعمال و الرقابة

عليها، حيث تحدد هيكل و اطار توزيع الواجبات و المسؤوليات بين المساهمين في الشركة قبل مجلس الادارة و المديرين و غيرهم من اصحاب المصالح " [19] .

و تعرف ايضا على انها " نظام لادارة الشركة بشكل استراتيجي، و رقابتها بشكل شامل و بطريقة موقفية و اخلاقية و ملتزمة " [20] .

2- مبادئ الحوكمة:

تقوم الحوكمة على مبادئ محددة اشترك ص.ن.د مع منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE في دراسة آليتها

و مدى فعاليتها بداية من عام 1999 و حددت في الآتي: [21]

أ- الحفاظ على حقوق المساهمين.

ب- التعامل بنفس القدر من المساواة بين جميع الاطراف.

ج- الحفاظ على حقوق اصحاب المصلحة او الاطراف المرتبطة بالشركة.

د- الافصاح و الشفافية.

ه- مسؤوليات مجلس الادارة في تحقيق مبدأ الرقابة الفعالة.

3- مقومات و محددات حوكمة الشركات.

أ- المقومات: تتمثل مقومات الحوكمة في الآتي: [22]

- توفر القوانين و اللوائح الخاصة بضبط الاداء الاداري للوحدة الاقتصادية.

- وجود لجان اساسية (منها لجنة المراجعة) تابعة لمجلس الادارة لمتابعة اداء الوحدة الاقتصادية.

- وضوح السلطات و المسؤوليات و الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.

- فعالية نظام التقارير و قدرته على تحقيق الشفافية و توفير المعلومات.

- تعدد الجهات الرقابية على اداء الوحدة الاقتصادية.

ب- المحددات: تتمثل محددات الحوكمة في الآتي: [23]

- المحددات الخارجية: * الانظمة و التشريعات و الاجهزة الرقابية. * معايير المحاسبة. * معايير المراجعة.

* المؤسسات المالية. * الاسواق.

- المحددات الداخلية: * المساهمون. * مجلس الادارة و المديرون. * اصحاب المصالح. * المراجعة.

* طرق الافصاح المحاسبي.

4- اهمية الحوكمة:

تتمثل اهمية الحوكمة في الادوار، التي تؤديها و المتمثلة في الآتي: [24]

أ- محاربة الفساد الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجوده و لا باستمراره.

ب- تحقيق و ضمان النزاهة و الاستقامة لكافة العاملين بالشركة.

ج- تحقيق السلامة و الصحة و عدم وجود اي اخطاء متعمدة.

د- محاربة الانحرافات خاصة تلك، التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الاطراف.

ه- تحقيق الاستفادة القصوى و الفعلية من ن.م و الرقابة الداخلية.

و- تحقيق اعلى قدر من الفاعلية من المراجعين الخارجيين، الذين هم على اكبر درجة من الاستقلالية.

ز- يساعد نظام الحوكمة على حماية مصالح كل الاطراف كما سبقت الاشارة.

و " ينظم العلاقات القائمة بين ادارة الشركة التنفيذية و مجلس ادارتها و لجنة التدقيق فيها " [25] .

ح- تظهر أهمية الحوكمة ايضا من خلال تقويتها و تحسينها لفعالية لجان التدقيق لكي تكون اكثر حرصا و يقظة في اداء وظائفها الاشرافية و الحذر من عمليات اعداد التقارير المالية المحرفة.

ط- تقوية لجان التدقيق و تمتعها بالاستقلالية و الخبرة المالية و أدائها لواجباتها على درجة كبيرة من الكمال.

و من الاهمية بمكان ذكر ان الحوكمة الجيدة تساعد المؤسسات و الاقتصاد على " جذب الاستثمارات و دعم الاداء الاقتصادي و القدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال تأكيدها على عامل الشفافية في معاملات الشركة و في اجراءات التدقيق و المحاسبة المالية"[26]

5- اهداف الحوكمة:

تعد اهداف الحوكمة عديدة و من اهمها الآتي: [27]

أ- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات و عمليات الشركات و اجراءات المحاسبة و المراجعة المالية على النحو، الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في اي مرحلة.

ب- تحسين و تطوير الشركة و مساعدة المديرين و مجلس الادارة على بناء استراتيجية سليمة و ضمان اتخاذ

قرارات الربح او السيطرة السليمة على كفاءة الاداء و هو الامر، الذي تهتم به ن.م.م لكونها تنتج تقارير دقيقة و في الوقت الملائم بما يساعد متخذي القرارات على اخذ قرارات رشيدة، و هو امر آخر تسعى له الحوكمة التي تعد بالتعريف اداة للتسيير الرشيد.

ج- تجنب حدوث الازمات حتى في الدول، التي لا يوجد لشركاتها تعامل نشط في الاسواق المالية.

د- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخوصصة و ضمان تحقيق الدولة لافضل عائد على استثماراتها، و بالتالي اتاحة المزيد من فرص العمل و زيادة التنمية الاقتصادية.

ه- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين و العمال و الدائنين و الاطراف الاخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للافلاس، كما يمكن ان تصل الحوكمة لاهدافها اذا ما دعمت بـــ ن.م.م بما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات و تحسين و تطوير ادارتها و مساعدة المديرين و مجالس الادارة على بناء استراتيجيات سليمة تضمن سلامة الاداء بصورة عامة كما تضمن مراجعة الاداء التشغيلي و المالي و النقدي لهذه المؤسسات.

و- وجوب و الزامية الرقابة الفعالة و تدعيم المساءلة المحاسبية، مما يدعم عنصر الشفافية في اجراءات المحاسبة و المراجعة المالية على النحو، الذي يمكن من ضبط و كشف عناصر الفساد في اي مرحلة و حيث "تتنوع الاساليب و الادوات و الآليات، التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق اهداف تلك الحوكمة، و تعتبر المراجعة الداخلية و الخارجية من ضمن الآليات، التي يعتمد عليها في تحقيق البعد الرقابي للحوكمة" [28] .

و هكذا يتبين منذ البداية مدى الارتباط بين الحوكمة و ن.م.م و الذي سنرى فيما بعد كيف يعمل على مدى خدمة هذه الاخيرة لها و دعمها فهي من توفر مكونات التنظيم الاداري، الذي اوضحنا بأنه يعمل على اتخاذ القرارات الى الاطراف الداخلية و الخارجية، و بأنه كل المعلومات الكمية و غير الكمية.

ثالثا: علاقة الحوكمة بالمعلومات المحاسبية

1- الجوانب الفكرية للحوكمة و علاقتها بـــ ن.م.م.

تتوضح هذه الجوانب المتعددة من خلال العناصر الاساسية المتمثلة في محددات او مكونات الحوكمة، و اهدافها، و الخصائص المرتبطة بها، و بمقوماتها و محدداتها، و كذا مبادئها المحددة من طرف المنظمات الدولية، زيادة على ما تحوزه من اهتمام الباحثين، و الذين يجدون من الصعوبة تحقيق خصائص و مقومات الحوكمة مثلا في ظل غياب ن.م.م حيث تتحدد الاولى اي الخصائص في المسؤولية امام مختلف الاطراف و الاستقلالية لمجلس الادارة و اللجان المختلفة، و كذا مدى الانضباط و الالتزام بالقوانين و حماية اصول المؤسسة، و اما مقوماتها فتتضح من خلال مختلف القوانين و التعليمات الخاصة بضبط الاداء في المؤسسة، و عمل اللجان المختلفة و خاصة منها لجان المراجعة و التدقيق، اضافة الى وجود هيكل تنظيمي يوضح مهام مختلف الافراد و مسؤولياتهم و جدية التقارير المقدمة دوريا باعتبارها المرحلة الاخيرة من المراجعة، مما يوفر المعلومات المطلوبة و يتيح عمليات الرقابة على المؤسسة حيث تتمثل معايير التقرير في اربعة عناصر هي: [29]

- مدى اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- مدى ثبات التطبيق للمبادئ المحاسبية.
- مدى كفاية الافصاح.
- ابداء الرأي الاجمالي في القوائم المالية.

2- الابعاد المحاسبية للحوكمة.

تأخذ حوكمة الشركات ابعادا متعددة اقتصادية و قانونية و ادارية و محاسبية، و تحظى الابعاد المحاسبية باهتمام كبير و تشغل الحيز الاوسع من الاجراءات و الاساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة. و الابعاد المحاسبية للحوكمة تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي و هي كالآتي: [30]

أ- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي و تشمل نوعين من الرقابة احداهما الرقابة القبلية و الاخرى الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

ب- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، و تقويم و متابعة الاداء و ادارة الارباح، و انتهاء بالافصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير و قوائم مالية.

ج- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية و تشمل ادوار كل من لجان المراجعة و المراجعة الخارجية و ما تحققه من اضفاء الثقة و المصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها فالمعرفة المحاسبية تعد من اساسيات الحوكمة، و التي ترتكز على الرقابة و الافصاح المحاسبي الذي يعتمد على المعلومات المحاسبية، و ادارة المخاطر و تاثير ذلك في نشاط المؤسسة، و على عنصر الربح فيها. و قد ازدادت اهمية الحوكمة المحاسبية مع زيادة، حالات الفشل للمؤسسات، و الانهيارات المالية، و الازمات الاقتصادية، لذا فالاهتمام بها خصوصا يرتبط به الاهتمام بتطوير الاداء و تحقيق الافصاح و الشفافية و الانضباط في كافة المعلومات المالية و المحاسبية.

فنظام المعلومات المحاسبية هو من يقوم بتوفير المعلومات اللازمة للاطراف المتعددة داخل و خارج المؤسسة بما يساعد كل طرف على الاستفادة من هذه المعلومات، كما يساعد على احكام الرقابة على تصرفات و قرارات مجلس الادارة و بالتالي تطبيق الحوكمة، التي تسعى بدورها لتحقيق نفس الاهداف، حيث تلعب الحوكمة المحاسبية دورا في مواجهة حالات الغش و الفساد المالي و المحاسبي، و تقييم مستوى مساهمة الاطار القانوني و الرقابي في تنظيم اعمال المؤسسات، فهناك علاقة وطيدة بين الحوكمة و المعلومات المحاسبية، حيث تؤثر هذه العلاقة على جودة المعلومات، و التي تعبر عن مدى نجاح الحوكمة المحاسبية و نجاح المؤسسة في القضاء على المشاكل التي تعانيها، كما انه من الابعاد المحاسبية للحوكمة ما ينعكس في دور الجوانب المالية و المحاسبية في تكوين الاطار المتكامل للحوكمة، حيث يصعب تحقيق خصائص و مقومات هذه الاخيرة ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك، بل الاكثر من هذا هو ضرورة توفر هذه المعلومات و بالجودة المطلوبة.

3– دعم نظام المعلومات المحاسبية للحوكمة.

يتضح من استقراء المعلومات السابقة انه يمكن تأكيد الابعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات، و دعم نظم المعلومات المحاسبية لها في الآتي: [31]

أ– المساءلة و الرقابة المحاسبية الرأسية: حيث لابد ان يقوم مجلس الادارة بالمتابعة الجيدة لعمل الادارة و ذلك من المستويات الادارية الاعلى الى المستويات الادارية الادنى، و كذا المساءلة و الرقابة الافقية، و هي المتبادلة بين كل من مجلس الادارة و المساهمين و اصحاب المصالح في المؤسسة.

ب– الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة و المراجعة: ان ضعف ممارسة المحاسبة و المراجعة يعد من الممارسات السلبية للحوكمة، لذا لابد من تطوير الممارسة السليمة مع اعادة النظر في معايير المحاسبة و المراجعة المطبقة.

ج– دور المراجعة الداخلية: حيث تساعد عملية المراجعة الداخلية في عملية الحوكمة المحاسبية من خلال تقييم و تحسين العمليات الداخلية للمؤسسة، و كذا تحقيق الضبط الداخلي.

د– دور المراجع الخارجي: اذ لابد على المراجع الخارجي من اضفاء الثقة و المصداقية على المعلومات المحاسبية، و ذلك من خلال قيامه بابداء رأيه في مدى صدق و عدالة القوائم المالية، التي تعدها المؤسسة من خلال تقريره المدعم بالقوائم المالية، حيث يكون دوره جوهريا و فعالا و يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية و ما ينجم عنها من انحرافات سلبية.

ه– دور لجان المراجعة: حيث تؤكد الدراسات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في المؤسسات، التي تسعى لتطبيق الحوكمة اذ يمثل دور هذه اللجان عاملا اساسيا لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة. كما تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية، و تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم من اشراف على عمليات المراجعة الداخلية و الخارجية، و مقاومة ضغوط و تدخلات الادارة على عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير البعض بأن مجرد اعلان المؤسسة عن تشكيل لجنة للمراجعة فان ذلك يلعب دورا محركا فيما يتعلق بأسهمها في سوق الاوراق المالية.

و– تحقيق الافصاح و الشفافية: اذ يمثل الافصاح و الشفافية في عرض المعلومات المحاسبية ركيزة اساسية للحوكمة، لذا يتم التأكيد في دور الحوكمة على تحقيق هذين العاملين خاصة و انهما من الاساليب الفعالة لتحقيق بان الحوكمة يجب ان تتضمن الافصاح الدقيق و مصالح الاطراف المختلفة ذات العلاقة، حيث تؤكدOCDEفي

التوقيت السليم عن كافة الامور الهامة المتصلة بالمؤسسات، و ذلك فيما يتعلق بمركزها المالي و النقدي، و كذا ادائها المالي و التشغيلي.

ز– ادارة الارباح: تمارس ادارة بعض المؤسسات سياسة ادارة الارباح لتحقيق الكثير من الاهداف مثل الوصول الى مستوى التنبؤ بها، او تجنب التنبؤ بها، او للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالارباح المرتفعة مثل المكافآت و العمولات، و بالتالي فان عملية ادارة الربح تعنى قيام الادارة بالتاثير على او التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك.

ح– تقويم اداء المؤسسات: تظهر اهمية الحوكمة من خلال دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد، و تعظيم قيمة المؤسسة و تدعيم قدرتها التنافسية بالاسواق، مما يجعلها قادرة على ايجاد فرص عمل جديدة و هذا ما يجعل للابعاد المحاسبية اهتماما كبيرا و حيزا اعظم مقارنة بالابعاد الاخرى ضمن الاساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة.

4– الحوكمة و ن.م.م و علاج الامراض الموجودة. ان ما تعانيه المؤسسات و الاقتصادات المنهارة من حين لآخر تفشى و اضحى امراضا تتطلب المعالجة و الا لن تقوم قائمة لهذه المؤسسات و هذا الاقتصاد.

أ– الامراض المرتبطة بـــ ن.م.م: نظرا لاشتمال النظم المحاسبية على بعض المعايير، التي تحتوى على معالجات مسموح بها او بديلة للمعالجة القياسية، و اتصافها بالمرونة الزائدة في بعض معايير التدقيق و المراجعة، و كذا شيوع بعض الطرائق المحاسبية رغم افتقارها الى التحليل المنطقي و القياس الدقيق هو مما سبب و يسبب اختلالات بل و يجعل النظام المحاسبي مريضا، و يعتبر الباحثون و منهم الحفناوي ما يسميه بامراض الفكر و التطبيق المحاسبي متمثلة في الآتي: (32)

– الاختلال الاخلاقي (الذي سببه نظرية الوكالة).

– انعدام الحسم في بعض المعايير المحاسبية و معايير المراجعة (معالجات مسموح بها او بديلة و مرونة زائدة في بعض معايير المراجعة).

– الاستشكال الفكرى (الاهتمام المتزايد و المنصب على المصطلحات و الوظائف الادارية بدل الاهتمام بالمصطلحات و الوظائف المحاسبية).

– تعقد مقاييس الاداء (الذي يجعلها اكثر صعوبة من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية و كل ذلك لتحقيق اهداف ذاتية للادارة).

ب– طرق علاج الامراض المرتبطة بـــ ن.م.م: تلعب الحوكمة دورها في علاج الاختلالات و الامراض، التي تعانيها ن.م.م مما يبين مدى فاعليتها في هذا المجال، كعلاجها لانعدام الحسم في بعض المعايير المحاسبية و معايير المراجعة و ذلك " لتحسين الممارسات المحاسبية و المالية و الادارية وفقا لقاعدة افضل الممارسات، و كذلك مصداقية و موضوعية التقارير المالية و اكتمالها، و شفافية الافصاح و ملاءمة توقيته لتوفير قوائم مالية سليمة" (33) و كل ذلك من شأنه ان يوجه الهيئات الدولية و المؤسسات في الاقتصاد الى اعادة النظر في التشريعات و المعايير المحاسبية، و معايير المراجعة، وفق الممارسات المحاسبية و سلامتها، و دقة و موضوعية التقارير المالية، و بالتالي المساعدة على علاج اهم و اخطر النقائص و العيوب "المساعدة على التلاعب و الغش المالي و الفنى و الفساد الاداري في الشركات من خلال نشر ثقافة الحوكمة و تفعيل مقوماتها و مبادئها و آلياتها" (34) و من الطرق المقترحة في علاج جل الامراض المرتبطة بـــ ن.م.م طبقا لاحد الكتاب الآتي: (35)

– نشر ثقافة الحوكمة علميا و ميدانيا في المؤسسات، و ارساء و تفعيل مقوماتها و مبادئها و رقابة تنفيذها، و الالتزام بمعاييرها، و التقرير و الافصاح عن مدى ممارستها.

– نبذ فكرة تعارض مصالح الفئات المعنية بالشركة على المستويين العلمي و المهني.

– العمل على اسقاط مبدأ المنفعة الذاتية العاجلة و اعلاء مبدأ مصلحة الشركة دائما.

– التخلي عن استخدام تعبير ادارة الارباح، لان الارباح تقاس و لا تدار، و لان ذلك التعبير ما هو الا محاولة لاضفاء الشرعية على الغش و الاحتيال و تفويته على المراقبين.

و يستخلص مدى العلاقة بين الممارسات المحاسبية و المراجعة و حوكمة الشركات، و ان تطوير حوكمة الشركات من شأنه رفع كفاءة و فعالية عملية تدقيق الحسابات، و بالتالي تفعيل النظم المحاسبية في المؤسسات، لان هناك ارتباط وثيق بين قوة آليات الحوكمة و جودة التقارير المالية و فعالية عملية المراجعة و مستويات الاداء في المؤسسات فالحوكمة الجيدة الفعالة "تؤدي الى الاكتشاف المبكر لانخفاض مستويات الاداء التشغيلي و المالي و الاداري، و مستويات الافصاح و الشفافية بالشركات، و علاجه فور اكتشافه، الامر الذي يساعد على وقايتها من الانزلاق الى غياهب الغش و الفساد" (36)

كما ان جودة الافصاح تعد نتيجة طبيعية لجودة المعلومات المحاسبية، حيث يعد "الافصاح على صلة وثيقة بشكل و محتوى القوائم المالية و المصطلحات المستخدمة فيها" (37).

ج– العوامل السلوكية و دورها في نجاح كل من ن.م.م و الحوكمة: تبرز العوامل السلوكية كمجموعة من المجموعات، التي تؤثر في سلوكيات الافراد عند قيامهم بعمل معين او اتخاذ القرارات، فالافراد هم مجموعة من المستفيدين من نظام المعلومات، و يشكلون عاملا اساسيا من عوامل التقدير لفاعلية النظام في المؤسسة، "ان انتشار المحاسبة السلوكية يهدف الى الكشف عن تأثير المعلومات، التي تتولد عن نظام المعلومات المحاسبية على سلوك المستفيدين منها، و كيفية احداث تغيير في هذا التاثير، اذا ما تم اجراء تغييرات مماثلة في المعلومات المحاسبية" (38)، كما ان الضرورة تتطلب تواصل الاهتمام بالابحاث السلوكية من قبل المحاسبين، و اخذ نتائجها بعين الاعتبار، بسبب الحاجة للتاكد من قدرة ما يقدمه المحاسبون من معلومات تتطلب ضرورة معرفة و مراقبة سلوك المستفيدين منها، و ذلك بشكل دوري و مستمر على اساس ان ن.م.م هو المصدر الرئيس للمعلومات في المؤسسة و انه حتى عند تطور هذا النظام آليا و الكترونيا يبقى دوره الاساسي معلقا بالافراد القائمين على هذا النظام و على عملية الحوكمة الداعمة لهذا النظام و المدعومة منه في نفس الوقت ذلك ان هذه الاخيرة تعني فيما تعنيه "التحكم بكافة العلاقات السلوكية للمنظمة و المتعاملين معها، فيها يتعلق بوضع الاهداف المؤسسية و ادارة المخاطر و ايجاد سبل الترابط و التناسق بين الانشطة و السلوكيات المؤسسية" (39).

فضعف نوعية المعلومات يؤدي الى منع الاشراف و الرقابة و انتشار الفساد و انعدام الثقة، و يكثر من ذلك عندما يكون جانب الضعف في الافراد القائمين. ذلك ان فعالية اي ن.م.م و اي نظام للحوكمة اذا كانت تخلو من عامل الفرد السوي، و اذا كانت المهارة و الاتقان و المعالجة للمعلومات تتم في اطار من انعدام الاخلاق تبطل فعاليتها، و يخبو نجاحها، فالاساسات التي ترتكز عليها الحوكمة تتمثل اصلا في" السلوك الاخلاقي، الرقابة و المساءلة، و ادارة المخاطر "(40).

حيث يتمثل السلوك الاخلاقي في الالتزام بالاخلاق الحميدة و الممارسات المهنية العقلانية و الرشيدة، و التوازن في تحقيق مصالح جميع الاطراف، و الشفافية في المعلومات، كما ان الرقابة و المساءلة تتم بتفعيل ادوار اصحاب المصالح (شيوع الشفافية بينهم)، و اما ادارة المخاطر فتتحدد بوضع نظام لادارة المخاطر (اي المديرين) و الافصاح و توصيل المخاطر الى المستخدمين، و اصحاب المصالح (اي الافراد دائما)، فالفشل المالي و الازمات المالية المتكررة في مختلف المؤسسات هي ناجمة عن الانهيار المالي و النقدي، و عدم نجاعة بعض ن.م.م، و ضعف الحوكمة، و لكنها ناتجة عن الاسباب السلوكية السابقة ايضا ، لان تجاوز الفشل و الازمات الحاصلة لكل الحدود و النطاقات و الحلول المقترحة معناه فقدان فاعلية العنصر البشري (انعدام التزامه بالواجبات) و ان البحث عن التطوير و المزيد من النجاحات لاي نظام معلومات معناه الموازنة بين اي نظام معلومات و خاصة ن.م.م و اخلاقيات المطبقين لهذا النظام و غيره ليضحى النجاح لـــ ن.م.م في دعمه لنظام الحوكمة نجاح في خلقنة الافراد باتجاههم للسلوكات القويمة بدل انتشار السلوكات الطفيلية، و سيادة

عنصر الفساد، و المروق عن القوانين، و استغلال المعلومات المتاحة عن المؤسسة، و الاستفادة منها باستخدامها في تداول ما يديرونه من اموال لا يملكونها اصلا، ذلك ان القضاء على هذه السلوكيات و الممارسات من شأنها تغيير الاوضاع في هذه المؤسسات و بحيث يصبح لعملية الحوكمة و ن.م.م دورهما المنشود.

الخاتمة:

نخلص من موضوعنا، دور ن.م.م في دعم الحوكمة، الى ان هناك نتائج عديدة يمكن ان نصل لها من عملية تقوية ن.م.م لدعم الحوكمة، و لانهاء الامراض المتفشية، التي تحد من دورهما و من دور النظام المحاسبي و تطبيقاته، و من الدعم المتبادل بين ن.م.م و الحوكمة مما يبين عن اختلالات و امراض بعدت مهما عن أداء مهامهما، و الوصول الى اهدافهما، و جعلت الفشل يزحف الى مؤسسات كثيرة، و ان هذه الاختلالات تتعلق بـــ:

أ- نقص في تطبيقات ن.م.م و الحوكمة.

ب- نقص في العنصر البشري المعول عليه لانجاح هذه النظم و الارتقاء بالتنمية، و التطور بنظم المعلومات الادارية عامة و نظم المعلومات المحاسبية خاصة.

ج- نقص وسائل الردع للمرتكبين لاساليب الغش و التزوير و كل اصناف الاحتيال و النصب عبر مناصبهم في المؤسسات المختلفة.

د- عدم الاهتمام بتطوير البحث في مجال ن.م.م للارتقاء بها و بنظم المعلومات الادارية ككل.

التوصيات:

أ- دعم عملية البحث في مجال ن.م.م لتحقيق و خدمة نوعية المعلومات حتى يكف انتشار حالات الفساد و التلاعب و لانهاء حالة الحوكمة الرديئة بفعل ذلك.

ب - زيادة اهمية موثوقية المعلومات المحاسبية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

ج- تشديد العقوبات في حق المخلين بالقوانين، و استحداث ما يدعم هذه الاخيرة حتى لا تترك بها ثغرات يستغلها ضعاف النفوس و المحتالين.

د- الاستفادة من تجارب الدول الاخرى لدعم المزايا و درء العيوب، و اختصار الوقت بعدم تكرار التجارب و الاخطاء ثم محاولة تصحيحها بعد ذلك.

المراجع:

1) سيد عطا الله السيد: ن.م.م، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، 2008،ص9.

2) سيد عطا الله السيد: المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان-الاردن، 2008،ص201.

3) احمد حلمي جمعة و آخرون: ن.م.م، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان-الاردن، 2007، ص6.

4) مجدي السيد احمد محمد ترك: الاطار العام لـــ ن.م.م لصناديق التأمين الخاصة، كلية التجارة، جامعة الازهر، ج.م.ع عبر الموقع: http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/E112.pdf

5) احمد حلمي جمعة: مرجع سابق، ص8.

6) سيد عطا الله السيد: ن.م.م، مرجع سابق، ص77.

7) احمد حلمي جمعة و آخرون: مرجع سابق، ص14.

8) احمد حسين علي: ن.م.م الاطار الفكري و النظم التطبيقية، الدار الجامعية الاسكندرية، ج.م.ع، 2004، ص12.

9) احمد حلمي جمعة: مرجع سابق، ص4.

10) محاسب احمد امين: ن.م.م واجبات محلل النظم و مصمم ن.م.م عبر الموقع: http://kenanaonline.com/users/esraaa/posts/112116

11) المرجع السابق.

12) سيد عطا الله السيد، ن.م.م، مرجع سابق، ص29.

13) سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، مرجع سابق ص201.

14) الموقع: http://elmahmel.3oloum.org/montada-f30/topic-t2522.htm

15) Romney Steinbart. Paul J, "Accounting information systems, 9th ed, 2000, p12 "par: http://blogs-static.maktoob.com/userFiles/z/a/zaherelser/office/ais01.ppt

16)سيد عطا الله السيد: ن.م.م، مرجع سابق، ص32.

17) المرجع السابق، ص 46.

18) مجدوب محمود سامي: دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية، بحث مقدم في مؤتمر الاسكندرية ايام8-10 سبتمبر 2005، ص84.

19) IFC, corporate governance: why corporate governance, 2005, P1

20)عارف عبد الله عبد الكريم:تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعةالداخلية من منظور حوكمةالشركات عبر:

http://www.kku.edu.sa/Conferences/CGC/abstractsGuide/Default.asp

21) نظير رياض محمد الشحات: ادارة محافظ الاوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، جامعة المنصورة، ج.م.ع، 2007، ص307.

22) محمد احمد ابراهيم خليل: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية عبر الموقع:

http://islamfin.go-forum.net/montada-f43/topic-t2072.htm

23) المرجع السابق.

24) محسن احمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص.ص58- 59.

25) الهنيني ايمان احمد: تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في شركات المساهمة العامة، الاردن، 2005، ص6.

26) المرجع السابق ص7.

27)ابراهيم السيد المليحي، دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، الكويت، 2008، ص14.

28) عارف عبد الله عبد الكريم: مرجع سابق.

29) سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق،ص 271.

30) محمد ابراهيم خليل، مرجع سابق.

31) محمد احمد ابراهيم خليل: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الاوراق المالية، عبر الموقع:

http://infotechaccountants.com/forums/showthread.php/12489-بحث-فى-حوكمة-الشركات

32) شوقي عبد العزيز الحفناوي: حوكمة الشركات و دورها في علاج امراض الفكر و التطبيق المحاسبي، مقال منشور في مجلة المحاسب لجمعية المحاسبين و المراجعين المصرية، العدد30، اكتوبر2007، ص26.عبر الموقع:

http://www.ips-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=6469

33) حوكمة الشركات و دور مجلس الادارة: عدنان بن حيدر بن درويش، اتحاد المصارف العربية، عبر الموقع:

http://www.diconline.org/Temp/Documents_Files/82178511-b5e6-4634-8982-5353efcfbea1.pdf

34) المرجع السابق.

35) شوقي عبد العزيز الحفناوي، مرجع سابق.

36) المرجع السابق.

37) محمد مطر: المحاسبة المالية، دار حنين، عمان-الاردن، 1993،ص119، عبر الموقع:

www.aleqat.com/img/Favion.pmg

38) سيد عطا الله السيد: ن.م.م، مرجع سابق، ص179.

39) طارق عبد العال حماد: تطبيق حوكمة الشركات في المصارف، الدار الجامعية، القاهرة 2004،ص42.

40) طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص49.